

الاجابة النموذجية

الاجابة الاولى: تعريف المصطلحات: (05ن)

* **الجغرافيا الاقتصادية:** هي فرع من فروع الجغرافيا البشرية يدرس كيف تؤثر الظروف الطبيعية والبشرية في النشاط الاقتصادي، وكيف تتوزع الثروة والأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية والتجارية والخدمية على سطح الأرض. (01ن)

* **احتياطي طاقة غير اقتصادي:** هو جزء من احتياطيات الطاقة (نפט، غاز، فحم...) الموجود في باطن الأرض، لكن استغلاله في الظروف الحالية غير مربح أو غير ممكن اقتصاديًا بسبب عمق الاستخراج أو رداءة النوعية أو ارتفاع التكاليف مقارنة بالأسعار السائدة أو بالتكنولوجيات المتاحة. (01ن)

* **تأثير المضاعف الاقتصادي:** يعني أن القطب (الصناعي أو التجاري أو التقني) لا ينمي نفسه فقط، بل يحرك أيضًا الاقتصاد المحيط به؛ إذ يزيد الطلب على الموارد والسلع والخدمات في المنطقة، فينشأ عن ذلك توسع في الأنشطة، وارتفاع في الإنتاجية، وتحسن في الأرباح وفرص العمل حوله. (01ن)

* **الخدمات المساندة:** هي مجموعة الخدمات التي تُحيط بالنشاطات الإنتاجية وتدعم عملها دون أن تكون جزءًا مباشرًا من العملية الإنتاجية الأساسية، مثل: النقل واللوجستيك، الصيانة، الخدمات المالية والمصرفية، التأمين، البحث والتطوير، الاستشارات، التسويق، والتكوين، وتساعد على رفع كفاءة وتنافسية الأنشطة الزراعية أو الصناعية. (01ن)

* **الترانزيت:** نشاط نقل البضائع أو الأشخاص أو وسائط نقل أو طاقة كهربائية عبر إقليم دولة ما من دولة أخرى وإلى دولة ثالثة، دون أن تُوجّه هذه البضائع إلى السوق المحلية، بل تمر مرورًا عابرًا عبر الموانئ أو الطرق أو المطارات، فيستفيد الإقليم من خدمات النقل والتخزين والرسوم المرتبطة بالعبور دون أن يكون هو المستهلك النهائي. (01ن)

الجواب الثاني: 8 نقاط

1- **تعريف الزراعة الكثيفة:** تسود الزراعة الكثيفة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، حيث يكون الضغط كبيرًا على الأراضي الزراعية، فيسعى الفلاحون إلى استغلال كل المساحات الممكنة للحصول على أكبر إنتاج ممكن من وحدة المساحة. ويعتمد هذا النمط أساسًا على العمل البشري الكثيف أكثر من اعتماده على الآلات الزراعية. (01 ن)

2- يمكن تفسير التوزيع الزراعي في هذا الإقليم اعتمادًا على **نظرية فون ثونن**، التي تربط موقع النشاط الزراعي بقيمة الإنتاج، سرعة تلفه وتكلفة نقله نحو السوق. (0.5 ن)

فالزراعة المكثفة ذات القيمة العالية (الخضر، الفواكه المبكرة، الألبان) تتموضع في الأحواض القريبة من المدن الكبرى لأنها سريعة التلف وتحتاج زمن نقل قصيرًا، كما تستهدف سوقًا واسعًا وقادرًا على دفع أسعار أعلى، وبالتالي يكون من المنطقي تخصيص الأراضي الأقرب للسوق لهذه المنتجات. (0.25 ن)

في المقابل، تنتشر زراعة الحبوب وتربية الماشية في المناطق الأبعد لأنها أقل حساسية لعامل الزمن، ويمكن تخزينها أو نقلها لمسافات أطول بتكلفة مقبولة دون أن تفقد قيمتها بشكل كبير، مما ينسجم مع فكرة ترك المحاصيل الأقل قيمة أو الأكثر تحملًا للنقل في الحلقات الأبعد عن السوق. (0.25 ن)

- أما بالنسبة للمنطقة الصناعية، تتمثل في **نظرية ألفرد فيبر للموقع الصناعي**، التي ترى أن موقع المصنع يُختار بهدف تقليل التكاليف الإجمالية، خاصة تكاليف نقل المواد الخام والمنتجات النهائية وتكاليف العمل. (0.5 ن)

تموضع الصناعات الغذائية التحويلية قرب القاعدة الزراعية المحيطة يقلل تكلفة نقل المواد الخام الزراعية الثقيلة أو القابلة للتلف من الحقول إلى المصنع، بينما قرب نفس المنطقة من المدن والميناء وشبكة الطرق يسهل توزيع المنتجات النهائية نحو الأسواق الداخلية والخارجية. (0.5 ن)

3- أسباب عدم كفاية النظريات الكلاسيكية (1.5 نقاط)

أولاً: قصور النظريات الكلاسيكية:

- في الزراعة:

- افترضت "ولاية معزولة" وأرضاً متجانسة، بينما الواقع اليوم يتميز بتشابك الأقاليم وتنوع كبير في الظروف الطبيعية. (0.25 ن)

- اعتبرت المسافة وتكلفة النقل المحدد الأساسي، لكن تطور وسائل النقل والتخزين جعل العلاقة بين البعد عن السوق والكلفة أقل صرامة. (0.25 ن)

- في الصناعة:

- تفترض أن تكلفة النقل العامل الأساسي دائماً، بينما في الواقع قد تكون التكنولوجيا والتخزين وتحسين اللوجستيات عوامل مساعدة أو أكثر أهمية. (0.25 ن)

- لا تأخذ في الحسبان السياسات الحكومية، الضرائب، أو الحوافز الاستثمارية التي تؤثر على اختيار الموقع. (25.0 ن)

ثانياً: عاملان حديثان أهملتها النظريات مع أثرهما (0.6 ن)

- التكنولوجيا واللوجستيات الحديثة: تطور تقنيات النقل السريع، التخزين والتبريد، ووسائل الاتصال.

الأثر: يسمح بإنشاء زراعات كثيفة أو مصانع بعيدة عن الأسواق أو الموانئ، لأن المنتجات يمكن حفظها ونقلها بكفاءة، فيضعف المنطق البسيط "كلما بعدنا زادت الكلفة" الذي بنيت عليه النماذج الكلاسيكية. (0.25 ن)

- سياسات الدولة والحوافز الاستثمارية والعولمة: إنشاء مناطق صناعية موجهة، إعفاءات ضريبية، حوافز للاستثمار الأجنبي، اتفاقيات تجارة إقليمية وعالمية.

- الأثر: يمكن أن تُقام أنشطة صناعية في مواقع لا تعد "مثلى" حسب منطق النقل وحده، لأن القرار السياسي أو الميزة الضريبية أو اندماج الشركات في شبكات عالمية يصبح هو العامل الحاسم، مما يعيد تشكيل الخريطة الجغرافية للأنشطة. (0.25 ن)

4- 02 ن

- مفهوم **التوطين الصناعي** وهو تحديد الدولة للمناطق الصناعية التي تسمح فيها بإقامة الصناعات. يتم وفق خطة وطنية تهدف إلى: التنمية الإقليمية، خلق فرص العمل، تقليل التفاوت الجغرافي، ودعم قطاعات محددة. وذلك حسب مجموعة من العوامل: قرب

المواد الخام، قرب الأسواق، توفر وسائل النقل والبنية التحتية، اليد العاملة، ورأس المال والحوافز. (1.0 ن)

- في الإقليم الموصوف، اختيار موقع المنطقة الصناعية قرب الميناء وبمحاذاة شبكة طرق سريعة يحقق عدة مزايا:

* تم اختيار موقع المنطقة الصناعية قرب الميناء يسهل استيراد بعض المدخلات وتصدير المنتجات إلى الأسواق الخارجية (0.25 ن)

* في حين يضمن قرب شبكة الطرق السريعة الربط الجيد بالأسواق الداخلية وبالإقليم الزراعي المحيط. (0.25 ن)

* كما أن وجود قاعدة زراعية محيطة يوفر للمصانع الغذائية التحويلية مواد أولية طازجة ومتنوعة، مع تقليل المسافة والزمن بين الحقل والوحدة الصناعية، وهو ما يخفف الفاقد ويزيد القيمة المضافة في نفس الإقليم. (0.25 ن)

* بهذا المعنى، يمثل هذا الموقع نتيجة لاختيار عقلاني يهدف إلى تجميع الصناعات المتشابهة بالقرب من مصادر المواد الأولية وطرق النقل الرئيسية لتحقيق اقتصاديات الحجم والتكتل الصناعي في آن واحد. (0.25 ن)

5- نوع التكتل الصناعي المقصود هو: **التجمع الصناعي**: هي تجمعات جغرافية لمجموعة من المنشآت الصناعية تعمل في نفس القطاع أو نشاط متشابه تتكامل فيما بينها لإنتاج مجموعة من المنتجات أو تقديم خدمات متكاملة. كما أنها قد تعمل بشكل مستقل

إلى حد ما... (0.5 ن)

- الفرق عن **المنطقة الصناعية**: منطقة مهيأة إدارياً تضم أنشطة متنوعة قد لا تكون بينها ترابط قوي، الهدف الأساس توفير فضاء مجهز للصناعة عموماً. (0.25 ن)

- الفرق عن **العنقود الصناعي**: العنقود مستوى أعلى من التركيز؛ فيه مؤسسات متخصصة مترابطة + مؤسسات بحث، وخدمات متقدمة، وشبكات ابتكار وتنافسية عالية، وليس فقط تجاوراً لمصانع متشابهة. (0.25 ن)

6- انطلاقاً من السند، مَرَّ إقامة التكتل الصناعي بثلاث مراحل رئيسية للتوطين الصناعي:

***مرحلة اختيار الإقليم: (0.25 ن)** تم اختيار الإقليم الذي يتميز بقاعدة زراعية قوية (خضر، فواكه مبكرة، ألبان) وقربه من المدن الكبرى، ما يوفر مواد أولية فلاحية وسوقاً استهلاكية واسعة، بالإضافة إلى موقع يسمح بالاتصال بميناء وشبكة طرق، أي إقليم ملائم لتكامل الزراعة والصناعة. (0.25 ن)

***مرحلة اختيار الموقع داخل الإقليم: (0.25 ن)** داخل هذا الإقليم، جرى اختيار الجزء الأقرب إلى الميناء ومحاور الطرق السريعة، حيث يمكن تجميع الصناعات الغذائية التحويلية المتشابهة في منطقة واحدة، والاستفادة من سهولة نقل المنتجات الزراعية من الأحواض المجاورة، وكذلك نقل السلع الصناعية نحو الأسواق الداخلية والخارجية. (0.25 ن)

***مرحلة اختيار الموضع: (0.25 ن)** الدقيق للمنطقة الصناعية: في الخطوة الأخيرة، حُدِّد الموضع الدقيق للمنطقة الصناعية بمحاذاة شبكة الطرق السريعة وبالقرب المباشر من الميناء، في موقع يسمح بتوفير أرض مناسبة للتوسع، وإقامة خدمات مساندة ولوجستية، وتقليل المسافة الفعلية بين الحقول الزراعية والوحدات الصناعية، ما يحقق تخفيضاً لتكاليف النقل والوقت ويعزز فعالية التكتل الصناعي. (0.25 ن)

الجواب الثالث: 6 نقاط

1- تحديد المشكلين (2 نقاط)

-المشكل الأول هو **انحراف التجارة: (0.5 ن)** حيث تنتقل الواردات من دول خارج المجموعة أكثر كفاءة وأقل تكلفة حقيقية، إلى دولة عضو داخل الاتفاق أقل كفاءة، فقط لأنها تستفيد من معاملة تفضيلية داخل التكتل، فيستفيد المنتج في الدولة العضو، بينما يخسر المستهلك/الاقتصاد ككل جزءاً من الكفاءة. (0.5 ن)

- المشكل الثاني هو **انحراف الاستثمار: (0.5 ن)** حيث تتجه معظم المشاريع الصناعية الجديدة إلى دولة واحدة داخل المجموعة تتمتع بظروف أكثر جاذبية للمستثمرين (رسوم أقل، قوانين أكثر مرونة، حوافز...) على حساب بقية الدول الأعضاء، ما يخلق اختلالاً في توزيع الاستثمارات والتنمية داخل التكتل. (0.5 ن)

2- المرحلة التي تظهر فيها (2 نقاط)

هذه المشكلات تظهر مع التقدّم في إزالة الحواجز بين الدول الأعضاء ووجود معاملة تفضيلية للتجارة والاستثمار داخل المجموعة مقارنة بالعالم الخارجي. انحراف التجارة يرتبط مباشرة بإنشاء **منطقة تجارة حرة: (1 ن)** بين الدول الأعضاء، حيث تلغى الرسوم والقيود على السلع المتبادلة داخل التكتل بينما تبقى الرسوم على الواردات القادمة من الخارج، فيتحول الاستيراد إلى عضو أقل كفاءة لأن سلعه تدخل في ظروف تفضيلية.

أما انحراف الاستثمار فيظهر كذلك في المراحل التي تمنح فيها المجموعة امتيازات داخلية وتسمح بحرية نسبية لحركة رأس المال بين الأعضاء، فيتجه الاستثمار إلى الدولة الأكثر جاذبية داخل التكتل. (1 ن)

3- آليات العلاج: (2 نقاط)

- **علاج انحراف التجارة:** اعتماد قواعد المنشأ (قاعدة التحويل/المنشأ) (0.5 ن) لتحديد البلد الذي تُنسب إليه السلعة فعلياً حتى لا تُستغل الامتيازات عبر المرور أو تحويل شكلي، وتطبيق الإعفاءات/الرسوم وفق المنشأ الحقيقي (0.5 ن)

- **علاج انحراف الاستثمار:** اعتماد آليات تعويض/تضامن (0.5 ن) أو إعادة توزيع داخل التكتل للحد من الاختلال الجغرافي في توطن الاستثمارات تمثل تخصيص صناديق دعم للدول أو الأقاليم التي لم تجذب استثمارات كافية، أو منحها حوافز إضافية لتعويضها عن الخسائر، مما يساعد على تقليص التفاوت في توطن المشاريع الصناعية بين الدول الأعضاء ويجعل ثمار التكامل موزعة بشكل أكثر عدالة. (0.5 ن)